

بمجلسي البرلمان ثم المصادقة في جلسة عمومية، هل تتوقعون أن مشروع هذا القانون سيكون جاهزا للتطبيق في موسم 2018-2019؟

■ يبدو أن الدولة والحكومة عازمتان على التعجيل بالمصادقة على مشروع قانون الإطار لإصلاح التربية والتكوين والتعليم والبحث العلمي بعد أن صادق عليه المجلس الأعلى للتربية والتكوين والمجلس الحكومي.. وبالنسبة لنا طالبا بسحبه خصوصا أنه يضرب ما تبقى من مجانية التعليم بالناهيلي والعالي ويكسر التوظيف بالعقد و هشاشة الشغل..

■ كيف يمكن انطلاقا من هذا القانون الخروج بـ "ميثاق تعاقد وطني" تلتزم به الدولة وباقي الفاعلين والشركاء المعنيين؟ وهل في نظركم هذا القانون، سيحول قطاع التربية والتكوين فعلا إلى أولوية وطنية؟

■ إننا نعتبر أن من بين المشاكل الكبرى في بلدنا المغرب هو عدم التزام الدولة والحكومات المتعاقبة والإدارات بالقوانين المسطرة والجاري بها العمل (مدونة الشغل، قانون الوظيفة العمومية، الأحكام القضائية..) والاتفاقات المبرمة (اتفاقي 19 و 26 أبريل.. 2011..) وأن تخوفنا هو أن تقنين الرؤية الاستراتيجية يراد به فقط وفقط ضرب ما تبقى من مجانية التعليم وتكريس العمل بالعقد وتشجيع التعليم الخصوصي.

والإعدادي وإدماج ذوي الإعاقة، وموضوع البحث العلمي والتربوي وتوفير المؤسسات والموارد البشرية مدرسين وإداريين ودعم نفسي واجتماعي، ومساهمات القطاع الخاص وتوفير القروري، وتفعيل دور جمعيات آباء وأولياء التلاميذ، والتمدرس الاستدراكي لفائدة جميع الأطفال المنقطعين عن الدراسة، وتوسيع الاستفادة من الداخليات والمطاعم والتغطية الصحية ونظام المنح الدراسية، وتأهيل المدارس العمومية وتجديد وملاءمة المناهج والبرامج التربوية، وتمكين الحاصل على البكالوريا من التواصل بالعربية والأمازيغية وبلغتين أجنبيتين، وتمكين المتعلمين من اللغات الأجنبية قبل بلوغ سن 6، ومراجعة التوجيه المدرسي والمهني والإرشاد الجامعي، ومراجعة نظام الامتحانات والتقييم، ومساهمة الجماعات والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص في تمويل التعليم.. لقد أجل المغرب كل هاته الإجراءات وغيرها منذ حوالي 59 سنة بسبب السياسات المتبعة من طرف الدولة والحكومات المتعاقبة وأغلبها بحسابات سياسية وانتقامية والمملاة من طرف المؤسسات المالية الدولية.

■ هناك قنوات تشريعية طويلة ما زالت تنتظر هذا المشروع، بدء بالمجلس الوزاري ثم اللجان القطاعية

التعليم، والوظيفة العمومية اعتبرنا أن العقدة هي عقدة إذعان لأنها مُصاغة ومُحددة شروطها من طرف واحد (الحكومة) ولم يتم إشراك المعنيين عبر النقابات المعنية.. ومن جهة أخرى لأن النساء والرجال المتعاقدين/ات مضطرين لإمضاء العقدة نظرا للحاجة وضغط متطلبات الحياة والعيش ونظرا للجيش الاحتياطي للمعطلين.. إنها عقدة العبودية في 2017 و 2018 وما سيأتي بعدها سيكون أفضع، وبالتالي يجب علينا تأطير هاته الفئة ووجب أن تنظم نفسها بنفسها لأن كما نقول دائما "من لا تنظيم له لا قوة له ومن لا قوة له لا حقوق له ومن لا حقوق له لا كرامة له ومن لا كرامة له لا حياة له".

ما حدثنا منه في أكتوبر 2016 حصل في يناير 2018، حيث تم فسخ العقدة من طرف الإدارة بمديرية زاكورة ثم مديرية بولمان وسلا

■ هل منظور تعميم وإجبارية التعليم كما أتى به المشروع، قادر على خلق تعليم ذي جودة ومستشرف للمستقبل؟

■ مع الأسف ما قلناه بالنسبة لمحاربة الأمية يسري على جميع المواضيع الأخرى المطروحة في الرؤية الاستراتيجية رغم تقنينها بقانون الإطار: من تعميم وإجبارية للتعليم للأطفال بين 4 و 15 سنة أي بالاولي والابتدائي

ستُخبرنا كنقابات وتستشير معنا في كل الأمور المتعلقة بهذا الملف ومعرفة رأينا حوله.. المذكورة، الممارسة، الشروط الوثائق المطلوبة، العقود والالتزامات.. لكن الوزارة لم تفي حتى بعدها وكان ذلك آخر اجتماع مع المختار.. ولم يتم استشارتنا ولا حتى إخبارنا بكل ما يتعلق بهذا الملف الذي شغل بالعقدة 11000 مدرس بدون تكوين في إطار حكومة بنكيران.. وفي أول اجتماع مع وزير التربية حصاد يوم 26 ماي 2017 طرحنا الملف من جديد.. لكن حكومة العثماني هي الأخرى متمادية في التوظيف بالعقدة حيث أضافت 24000 متعاقد/ة بدون تكوين أساس كما أنها مقبلة على توظيف 20000 بالعقدة بداية شتنبر 2018 وهاته المرة بتكوين بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين لكن لمدة لا تتجاوز 5 أشهر فيها النظري والعملية وهي بالطبع غير كافية.

لنتذكر نفس رئيس الحكومة بنكيران الذي رفض، وبدعوى غياب التكوين، تشغيل المعطلين وتطبيق المحضر الموقع بل وحتى القرار القضائي للقاضي الهيني (الذي تم الانتقام منه..). نفس رئيس الحكومة بنكيران يشغل في التعليم بالعقدة وبدون تكوين 11000 مدرس ويتبعه على خطاه العثماني بـ 24000 مدرس.. لقد عبرنا عن رفضنا للتشغيل بالعقدة في

هيئات ترفض مشروع القانون الإطار المتعلق بالتعليم



عمومية... من أجل جني الأرباح على حساب الخدمات العمومية، واستنكارها لغياب المحاسبة وجعل حد للإفلات من العقاب ومتابعة كل المتورطين في إهدار المال العام المخصص للمخطط الاستعجالي 2013 ? 2009 كحلقة من الهجوم على قطاع التعليم.

ودعت الهيئات ذاتها من وصفتها بـ "القوى التقدمية" إلى "التلاحم لتشكيل جبهة وطنية للتصدي لما يحاك ضد الجامعة والمدرسة العمومية"، مناشدة فروعها "النضال المشترك والجماعي من أجل وقف هذا العدوان على ما تبقى من مجانية التعليم ومن تعليم عمومي".

إعادة إنتاج نفس التفاوتات والفوارق الاجتماعية، معتبرة أنها "تؤكد باللموس إفلاس النموذج التنموي المغربي".

وأعربت الهيئات عن موقفها للرأي العام، "وقوفها في وجه المد المتسارع لتسليح التعليم ولكل السياسات التراجعية على مكتسبات الشعب المغربي وحقه في التعليم المجاني الجيد المعمم والإلزامي"، مبدية استعدادها لـ "خوض كافة الأشكال والمعارك النضالية لمجابهة ومواجهة هاته المخططات، الرامية إلى تجهيل أبناء الطبقات الشعبية والفقيرة"، معلنة "إدانتها لكل الامتيازات التي تعطى للقطاع الخاص (من إعفاءات ضريبية، أموال

(AMDH) وأطاك المغرب (ATTAC)، في بلاغات لها، أن هذا المشروع يسعى إلى مواصلة عملية تسليح التعليم عبر فتح القطاع، من الأولي إلى العالي، أمام الرأسمال المحلي والأجنبي، والقضاء على ما تبقى من مجانية في التعليمين التاهيلي والجامعي، وضرب مصادقية الدبلومات الجامعية".

ووصفت الهيئات ذاتها مشروع القانون بأنه "مقاربة لا شعبية لقطاع التربية والتكوين"، لها "طابع تصفوي لقطاع استراتيجي وحيوي لازم لكل إقلاع اقتصادي وتطور اجتماعي وثقافي ومعرفي"، ذات الأبعاد النخبوية الاصفائية الرامية إلى

أعلنت مجموعة من الهيئات النقابية والحقوقية بالمغرب عن رفضها لمشروع القانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي، واصفة بأنه يهدف إلى "شريعة وماسسة تخلي الدولة عن مسؤولياتها الاجتماعية في ضمان حق أبناء وبنات الشعب المغربي في تعليم مجاني وذي جودة".

وأكدت كل من النقابة الوطنية للتعليم العالي (SNESUP) والنقابة الوطنية للتعليم (CDT) والنقابة الوطنية للتعليم (FDI) والجامعة الوطنية للتعليم (FNE) والجمعية المغربية لحقوق الإنسان